الطلب والإرادة

حضرت آية الله العظمى

إمام خميني قدّس سرّه

ترجمة وشرح: سيد أحمد فهري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

وبعد فلما انتهى بحثنا في أصول الفقه إلى مسألة الطلب والإرادة المنتهية إلى مسألة الجبر والتفويض أردنا أن نتركها لأهلها ومحلها لعدم إمكان أداء حقها كما هو في هذه المظان لكثرة مقدماتها ودقة مطالبها وبعدها عن أفهام الأكثر إلا أن إصرار بعض المولعين بتنقيح المباحث ألجأني إلى التعرض لبعض أطراف المسألة مما يناسب المقام والإشارة إلى ما هو التحقيق مما سلق إليه البرهان من ذكر البراهين غالبا إيكالا إلى العلم الأعلى المعد لتحقيق هذه المباحث.

ولما رأيت أن المسألة مع ذلك صارت طويلة الذيل أفردتها من بين المباحث رسالة مفردة مشتملة على مقدمة ومطالب:

المقدمة

اعلم أن مبنى الاختلاف في الطلب والإرادة هو الاختلاف في الكلام النفسي ومبنى ذلك هو اختلاف أصحاب الكلام أوصاف الواجب تعالى شأنه فذهبت الأشاعرة إلى جانب الإفراط بإثبات صفات قديمة زائدة على ذاته تعالى قائمة بها قياما حلوليا ثابتة لها في الأول.

والمعتزلة إلى جانب التفريط من نفي الصفات عنه تعالى قائلين أن ذاته نائبة مناب الصفات من قبيل: خذ الغايات واترك المبادئ.

والقول الفحل الوسط هو إثبات الصفات المتحدة مع الذات لأن صرف الوجود صرف كل كمال وجمال لا تشذ عنه حيثية كمالية بل يرجع كل كمال وجمال إلى حقيقة الوجود به حسب الخارج وإلا يلزم الأصلان أو الأصول والتركيب في ذاته والخلف في صرافة الوجود والإمكان في الوجود الواجبى إلى غير ذلك مما يطول ذكرها وذكر البراهين عليها:

ولما انتهى بحثهم إلى الكلام طال التشاجر بين الفريقين ولعل تسميتهم بالمتكلمين لذلك فذهبت المعتزلة ومتكلموا الإمامية إلى أن توصيف الباري بالمتكلم لأجل إيجاده الكلام في شيء مثل شجرة موسى عليه السلام أو نفس نبي أو ملك.

وقال بعض أهل التحقيق أن إطلاقه عليه لقيام التكلم به لا الكلام قياما صدوريّاً لا حلوليّاً كما إن إطلاقه علينا أيضا كذلك إلا أن الفرق أن إيجادنا بالآلة دونه تعالى.

وذهبت الأشاعرة إلى أن كلامه تعالى ليس من جنس الأصوات والحروف بل هو معنى قائم بذاته تعالى في الأزل يسمى الكلام النفسي وهو مدلول الكلام اللفظي المركب من الحروف ومنه الطلب القائم بنفسه وهو غير الإرادة:

والقول الحق الموافق للبرهان أن إطلاق المتكلم عليه تعالى ليس لذاك ولا لذا.

أما فساد قول المعتزلة فلان إحداث الكلام المتجدد المنصرم بلا وسيط مستلزم لمفاسد كثيرة منها.

للتجدد في صفاته وذاته تعالى عنه وقضية إيحاء الوحي وإنزال الكتب إلى الأنبياء المرسلين عليهم السلام من العلوم العالية الربانية التي ما ينفق لبشر أن لبشر أن يكشف مغزاها كتكلمه تعالى مع موسى عليه السلام ولقد أشار إلى بعض أسرارها قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ﴾.

﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنْ الْمُنذِرِينَ﴾(الشعراء/ ١٩٣ ـ ١٩٤).وقوله تعالى: إن ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى، عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى، ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى، وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى، ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى، مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾(النجم/ ٤ ـ ١١) إلى أخر:

فأشار إلى كيفية الوحي ونزول الكتاب بوجه موافق للبرهان غير مناف لتنزيهه تعالى عن شوب التغير ووصمة الحدوث ولعمري أن الأسرار المودعة في هذا الكلام للإلهي المشير إلى كيفية الوحي ودنو روحانية رسول الله صلى الله عليه وآله إلى مقام التدلي والمقام المعبر عنه بقاب قوسين وما يشار إليه بقوله أو أدنى ثم تحقق الوحي مما لم يصل إليه فكر

البشر إلاّ الأوحدي الراسخ في العلم بقوة البرهان المشفوع إلى الرياضات ونور الأيمان.

والمقصود دفع توهم كونه تعالى متكلما بإيجاد الكلام المتصرم في شجرة أو غيرها أو بقيام التكلم به قيام صدورياً والفرق بيننا وبينه أن إيجادنا بالآلة وإيجاده بغيرها فإن ذلك أيضا ملازم للتصرم والتغير في الصفات والذات.

وما قرع سمعك من بعض أصحاب الحديث واغترارا بظواهر بعض الأحاديث من غير الغور إلى مغزاها من كون إرادته تعالى حادثة مع الفعل ومن صفات الفعل مما يدفعه البرهان المتين جل جنابه تعالى أن يكون في ذاته خلوا عن الإرادة التي هي من صفات الكمال للموجودات بما أنه موجود وكون كالطبايع في فعله الصادر من ذاته للزوم التركيب في ذاته وتصور ما هو الأكمل منه تعالى قدسه:

قلت لأبي عبد الله ـ عليه السلام ـ علم الله ومشيته هما مختلفان أو متفقان ؟ فقال: العلم ليس ألا ترى أنك تقول سأفعل كذا إن شاء الله ولا تقول: سأفعل كذا إن علم الله فقولك إن شاء الله دليل على انه لم يشأ فإذا شاء كان الذي شاء كما شاء وعلم الله السابق.

شك ودفع ربما يقال أن إرادته تعالى لا يمكن أن تكون عين علمه تعالى فإنه يعلم كل شيء ولا يريد شرا ولا ظلما ولا شيئا من القبائح فعله متعلق بكل شيء دون إرادته فعلمه غير إرادته وعلمه عين ذاته فيجب أن يكون إرادته غير ذاته فهو مر يد لا بإرادة ذاتية وعالم يعلم ذاتي.

فيدفع بما في مسفورات أئمة الفلسفة بأن إفاضة الخيرات غيـر منافيـة لذات الجواد المنطلق بل اختيارها لازم ذاته وكون إفاضة الخيرات مرضيا لها بحسب ذاته هو معنى إرادته ووزان الإرادة المتعلقة بالخيرات بالإضافة إلى العلم وزان السمع والبصر فإنهما عين ذاته تعالى مع أنهما.

متعلقان بالمسموعات والمبصرات فذاته تعالى علم بكل معلوم وسـمع بكل مسموع وبصر بكل مبصر وكذلك الإرادة الحقـة مـع كونهـا متعلقـة بالخيرات عين ذاته:

ولنا مسلك آخر في دفعه نشير إليه إجمالا والتفـصيل كالبرهـان عليـه موكول إلى محله وهو أن العلم الذي هو عـين ذاتـه تعـال وهـو كـشف تفصيلي في عين البساطة حقيقته حقيقة الوجود الصرف الجامع لكل وجود بنحو الوحدة والكشف التام المتعلق بتبع كشفه عن الأشياء إنما هو كشف الوجد بما هو وجود بالذات وجهـات الـشرور والنقـائص الراجعـة إلـى الأعدام لا يمكن أن يتعلق بذاتها العلم بالذات لنقص فيهـا لا فـي العلـم وإنما يتعلق العلم بها بوجه على جهة التبعية وبالعرض كما أن الإرادة أيضا متعلقة بها كذلك فـوزان الإرادة بعينهـا وزان العلـم فـي التعلـق الـذاتي والعرضي فما قيل من أن العلم يتعلق بكل شئ دون الإرادة غير تـام بـل كلما يتعلق به العلم بالذات تتعلق به العلم بالذات تتعلق به الإرادة كذلك وكلما يتعلق به بالعرض تتعلق هي أيضا به بالعرض.

فتحصل مما ذكر أن الإرادة فيه تعالى من صفات الذات.

نعم هذه الإرادة المتصرمة المتجددة التي لنا منفية عنه تعالى كما أن سائر الأوصاف بحدودها الإمكانية منفية عنه وللأخيار الواردة في المقام الموهمة خلاف ما ذكرنا توجيه لطيف لا يسع المقام ذلك.

وبالجملة فلا يمكن إثبات التكلم له تعالى بما ذكره المعتزلة وتبعة بعض الإمامية كما أن ما ذهبت إليه الأشاعرة من قيام صفات على ذاته ومنها الكلام باطل فإن القيام الحلولى مستلزم للقوة والنقص والتركيب تعالى عنه كما أن خلو الذات عن صفات الكمال مستلزم لذلك ولكون تعالى ذاما هبة ولانقلاب الوجوب الذاتي إلى الإمكان إلى غير ذلك من المفاسد نعم إنه تعالى متكلم بوجه آخر حتى في مرتبة ذاته يعرفه الراسخون في الحكمة ولو أطلق على ذلك الكلام النفسي لا مشاحة فيه لكن الأشعري لا يستشعره وأفهام أصحاب الكلام من المعتزلة والأشاعرة بعيدة عن طور هذا الكلام والأعراض عنه أولى.

المطلب الأول في المهم مما استدل به الأشعرى على مطلوبه وهو أمور.

منها أن الطلب اللفظي قد يتحقق من غير أن تكون الإرادة مبدءا له كالأوامر الإمتحانية والإعذارية ولابد له من مبدأ وليس من الصفات النفسانية شيئي يصلح للمبدئية إلا الطلب النفساني القائم بالنفس فإذ أثبت إمكانه في مورد فليكن كذلك في سائر الموارد بل في مطلق الكلام طلبا كان أولا.

والجواب عنه أما في الأوامر الإمتحانية والإعذارية فينا فالمبدأ هو الإرادة.

بيانه أن كل فعل اختياري صدر منا مسبوق بالتصور والتصديق بالفائدة بنحو فإن كان موافقا لتمايلات النفس ومشتهياتها تشتاق إليه ثم بعد الاشتياق قد تختاره وتصطفاه فتعزم إلى إتيانه ونهم إليه فتحرك الأعضاء التي تحت سلطانها نحوه فتأتي به وأن لم يكن ملائما لمشتهاها لكن العقل برى أصلحية تحققه وإتيانه يحكم على رغم مشتهيات النفس بإتيانه فتختار النفس وجوده وتعزم عليه وتهم وتحرك الأعضاء كشرب الدواء النافع وقطع اليد الفاسدة فإن العقل يحمل النفس على الشرب والقطع مع كمال كراهتها فما في كلام القوم من أن الإرادة هو الاشتياق الأكيد أو أن الاشتياق من مقدماتها ليس على ما ينبغي بل ليس التصديق بالفائدة أيضا من المقدمات الحتمية ولا يسع المقام تفصيل ذلك.

ثم إن الأوامر الصادرة من الإنسان في جملة أفعاله الاختيارية به الصادرة منه بمبادئها والفرق بين الأوامر والنواهي الامتحانية والإعذارية وغيرها ليس في المبادئ ولا في الأوامر والنواهي فإنها بما هي أفعال اختيارية محتاجة إلى المبادئ من التصور إلى تصميم العزم وتحريك عضلة اللسان والهيئة مستعملة في كليهما استعمالا إيجاديا أي يكون مستعملة في البعث إلى المتعلق أو الزجر عنه وإنما الفارق بينهما بالدواعي

والغايات فالداعي للأوامر غير الإمتحانية وما يكون باعثا للأمر وغاية له هي الخاصية المدركة من المتعلقات ـ فالداعي إلى الأمر بإتيان الماء للشرب هو الوصول إلى الخاصية المدركة وأما الداعي إلى الأوامر الإمتحانية والأعذارية هو امتحان العبد واختبار أو إعذار نفسه فما ذهب إليه الأشعري من أن المبدأ لها ليست الإرادة إن كان مراده إرادة الفعل

الصادر من المأمور لأن فعل الغير ليس متعلقا لإرادته وأن كان مراده إرادة بعث الغير إلى الفعل فهي حاصلة في الأوامر الإمتحانية والأعذارية أيضا إلا أن الدواعي مختلفة فيها وفي غيرها كما أن الدواعي في مطلق الأوامر مختلفة.

وبالجملة ما هو فعل اختياري للآمر هو الأمر الصادر منه وهو مسبوق بالمبادئ الاختيارية سواء فيه بين الأوامر الإمتحانية وغيرها هذا كله في الأوامر الصادرة من الموالي العرفية وأما الأوامر والنواهي الإلهية مما أوحى الله إلى أنبيائه فهي ليست كالأوامر الصادرة منا في كيفية الصدور ولا في المعللية بالأغراض والدواعي لأن الغايات والأغراض والدواعي كلها مؤثرات في الفاعل ويصير هو تحت تأثيرها وغير معقول في المبادئ العالية الروحانية فضلا عن مبدأ المبادئ جلت عظمة لاستلزامه للقوة التي حاملها الهيولى وتركب الذات من الهيولى والصورة والقوة والفعل والنقص والكمال وهو عين الإمكان والافتقار تعالى عنه فما هو المعروف بينهم أنه تعالى يفعل للنفع العائد إلى العباد مشترك في الفساد والامتناع مع فعله للنفع، العائد إليه.

ولا يلزم مما ذكرنا أن يكون فعلة لا لغرض وغاية فيكون عبثا لأن الغاية في فعله وهو النظام الأتم التابع للنظام الرباني هو ذاته تعالى والفاعل والغاية فيه تعالى واحد لا يمكن اختلافهما لا بمعنى كونه تعالى تحت تأثير ذاته في فعله فإنه أيضا مستحيل بوجود بل بمعنى أن حب ذاته مستلزم لحب آثاره استجرارا وتبعا لا استقلال واستبداد فعلمه بذاته علم بما عداه في مرتبة ذاته وعلة لعلمه بما عداه في مرآة التفصيل وحبه بذاته

كذلك وإرادته ذاته المتعلقة بالأشياء على وجه منزه عن وصمة التغير والتصرم لأجل محبوبية ذاته وكونها مرضية لا محبوبية الأشياء أو كونها مرضية استقلالا وإلى ذلك إشارة الحديث القدسي المعروف كنت كنزا مخفيا فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لكي أعرف فحب ظهور الذات ومعروفيتها حب الذات لا الأشياء.

وليعلم أن إيحاء الوحي وإنزال الكتب وإرسال الرسل جزء من النظام الأتم الكياني التابع للنظام الأجمل الرباني وكيفية تعلق الإرادة بها كيفية تعلقها بالنظام الكياني بنحو التبعية والأستجرار للنظام الرباني أي حضرة الأسماء والصفات وهي الكنز المخفي المحبوب الذات والمحب والمحبوب والحب عين الذات.

فتحصل مما ذكرنا وهن تمسك الأشعرى لإثبات مطلوبه بالأوامر الأمتحانية فإنه مع ما عرفت بطلان لو فرض كلام نفسي وطلب نفسي لنا فيها لا يمكن تصوره في ذات القيوم الواجب جل وعلا وهل هذا إلا قياس الحق بالخلق والتراب ورب الأرباب ولعل النملة ترى أن لله ربانيتين.

كما اتضح وهن كلام المحقق الخراساني رحمه الله من أنه ليس في الأوامر الإمتحانية إرادة حقيقية بل فيها إنشائية وطلب إنشائي.

فإنه مضافا إلى ما عرفت يرد عليه:

أنة لا معنى محصل للإرادة الإنشائية لا معنى للوجود الإنشائي والاعتباري للحائق المتحققة كالسماء والأرض والإنسان. نعم يعتبر العقلاء أمورا لا حقيقة لها لمسيس الحاجة إليها كالزوجية والملكية و سائر الاعتباريات فليس للإرادة والطلب فرد حقيقي وفرد إنشائي:

ومن مستمسكات الأشاعرة لإثبات اختلاف الطلب والإرادة أنه يلزم بناء على اتحادهما في تكليف الكفار بالإيمان بل مطلق أهل العصيان إما أن يكون تكليف جدي وهو فاسد بالضرورة أو تخلف مراد الله عن إرادته وهو أفسد وحيث لابد في هذه التكاليف من مبدأ وليمكن أن يكون الإرادة وليس شئ آخر مناسبا للمبدئية غير الطلب فهو مبدأ وبعبارة آخر لو كانت الإرادة الواجبة مبدءا للطلب اللفظي لزم حصول المطلوب بالضرورة لامتناع تخلف مراده تعالى عن إرادته ولما رأينا التخلف علمنا أن المبدأ غيرها ولم بكن غير الطلب صالحا لها فهو المبدأ فيكون في سائر الموارد أيضا كذلك.

وأجاب المحقق الخرساني عنه بكلام مجمل أردفه بأن قلت حتى انتهي الأمر إلى عويصة الجبر والتفويض وأجاب عنهما بما يزيد الإشكال فلا محيص عن طرح المسألة على ما هي عليها وبيان الحق فيها إجمالا فيتم الكلام في ضمن فصول.

فصل: إن المسألة بما هي معنونة في مسفورات أهل الكلام فرع من فروع أصل المسألة العقلية ومظان البحث العقلي أوسع منه بل من بين السماء والأرض كما سيتضح ولعله إليه الإشارة فيما ورد أن بين الجبر والتفويض منزله أوسع مما بين السماء والأرض تأمل:

فنقول: هل المعلولات الصادرة من عللها والآثار والخواص المتربية على الأشياء والمسببات المربوطة بالأسباب والأفعال الصادرة عن الفواعل سواء في عالم الملك الطبيعية كإشراق الشمس وإحراق النار أو الحيوانية والإنسانية أو للآثار والخواص المترتبة على الأشياء كحلاوة العسل ومرارة

الحنظل وسواء كان الفاعل مختار أولا وبالجملة كل ما يترتب على شــيء بأي نحو كان هل هو يترتب عليــه وصــادر منــه علــى ســبيل الاســتقلال والاستبداد بحيث لا يكون للحق جل شأنه تأثير فيها وإنمــا شــأنه تعــالى خلق المبادئ فقط ونسبته إلى العالم كالبنــاء والبنــاء بحيــث يكــون بعــد الإيجاد منعزلا عن التأثير والتدبير ويكون الشمس في إشراقها والنــار فــي إحراقها والإنسانية في أفعاله والملائكة في شؤونها مستقلات ومــستبدات ويكون وجود الباري وعدمــه والعيــاذ بــالله فــي فاعليــة العبــد ومنــشأية الموجودات للآثار على السواء وأنه تعالى أوجد العقل مثلا وفوض الأمــر إليه أو أوجد المكلف وفوض أفعال إليه أو أنــه تعــالى كمــا هــو فاعــل المبادئ فاعل الآثار بلا وسط ولا فاعلية ولا تأثير لشيء مــن الأشــياء ولا علية لموجود بالنسبة إلى غيره ولا خاصية لموجود بل الأشياء كلها منعزلة عن العلية والتأثير والخواص والآثار لكن جرت عــادة الله بإيجــاد أشــياء عقيب أشياء كالإشراق عقيب وجود الشمس والإحراق عقيب النار والإرادة والقدرة في الإنسان والفعل عقيب الإرادة والعلم بالنتايج عقيــب الأقيــسة والأشياء كلها على السواء في عدم التأثير لكن الجاهل بالواقع يرى ترتيب الآثار على المؤثرات غفلة من حقيقة المر حتى أن قوله كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم لا ينتج كل إنسان جسم وكانــت نــسبتها إلــى النتيجــة كنسبة ضرب فعل ماض وبضرب فعل مضارع بالنسبة إليهــا لكــن جــرت عادة الله تعالى على إيجاد عقيب الأوليين لا الأخيرتين فالتفويــضي يــرى انعزاله تعالى عن التأثير مطلقا إلا في المبادئ والجبري يرى انعزال الخلق عنه واستناد الكل إليه تعالى بلا وسط وبنحو المباشرة:

فصل في إبطال المذهبين

أما التفويض فلان استقلال موجود في الإيجاد إما يفعل إذا سدت العلة جميع الأعدام الممكنة على المعلول والألم يكن مستقلا فيه فإن توقف وجود المعلول على ألف شرط وكان في قدرة الفاعل إيجاد ماعدا واحد منها فسد عدم المعلول من ناحيته ماعدا الواحد منها لم يكن علة تامة مستقلة ولا فاعلا بالاستبداد والاستقلال في الإيجاد وهذه المقدمة ضرورية لا تحتاج إلى الإثبات ومن الأعدام الممكنة على المعلول عدمه بعدم فاعلة ومقتضية وليس في شأن ممكن من الممكنات مجردا كان أو ماديا سد هذا العدم وإلا نقلب الممكن بالذات إلى الواجب بالذات:

وأيضا المعلول بالذات في الفاعل الإلهي أي فاعل الوجود بتمام وهويته وحاق حقيقته وذاتيته متعلق ومفتقر إلى العلة ويكون ذاته بذاته عين افتقار والتعليق وصرف الربط والاحتياج ولو كان شيئا له افتقار حتى يكون افتقار زائدا على ذاته وتعلقه بالعلة عارضا على أصل هويته يستلزم أن يكون واجبا وجود جوهره وعرضه المعلولية وهو واضح الاستحالة ومرادنا من المعلومات بالذات وهو وجود الممكن الذي هو أثر جعل الجاعل وإلا فالمهيات ليست مجعولة ولا موجودة إلا بالعرض لكونها اعتبارات وانتزاعات من حدود الوجود المعلول ذاته الافتقار والتعليق ولو استغنى في حيثية من الحيثيات ينقلب من الإمكان والافتقار الذاتي إلى الوجوب والاستغناء وهو مستحيل بالضرورة:

وأيضا المستقل في الإيجاد لابد وأن يكون مستقلا في الوجود لأن الإيجاد فرع الوجود ولا يمكن أشرفيته عنه:

فالتفويض بمعنى جعل ممكن مستقلا في الفاعلية مستحيل ومستلزم للانقلاب المستحيل سواء في ذلك المجرد والمادي والفاعل المختار وغيره فلا يعقل تفويض الإيجاد والفعل والأثر والخواص إلى موجود.

إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لاَ يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ، مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾(الحج/ ٧٣ ـ ٧٤).

وأما أبطال الجبر فمع أن تحقيقه كتحقيق أبطال التفويض على ما هو عليه موكول إلى بيان مقدمات مبرهنة في العلم الأعلى لكن لا محيص عن الإشارة إلى بعض الوجوه فيه.

منها إن الوجود لما كان أصلا في التحقيق وبساطا لا جنس له ولا فضل ومن ذاته أن يكون ذا مراتب ومشككا بالتشكيك الخاص لا محالة يتلق كل مرتبة ناقصة بالمرتبة المتلوة تعلقا ذاتيا غير متجافية عنها بحيث يكون تعلقها بمرتبة أخرى غيرها موجبا ومساوقا للانقلاب الذاتي المستحيل ومقدمات هذا البرهان تطلب من مظانه.

ومنها أنه تعالى لما كان بسيطا في غاية البساطة وجميع صفاته وشئونه الذاتية يرجع إلى الوجود الصرف البسيط فلا يتصور في ذاته وصفاته التجدد والتصرم والتغير وإلا لانقلب البسيط مركبا والفعلية الصرف قوة والوجوب بالذات إمكان ولازم بساطة الذات والصفات أن ما يصدر منه يكون صادرا من حاق ذاته وتمام هويته وصرف حقيقة فلو صدر

المتجددات والمتصرمات عنه تعالى من غير وسط وبالمباشـرة والمزاولـة يلزم منه التصرم والتغير في ذاته وصفاته التي هي ذاته وقدم تقـدم فـساد كون الإرادة من صفات الفعل لا الذات فما صدر عنه تعالى لا يمكـن أن يصدر من إرادته لا من ذاته أومن ذاته دونها فأنها عين ذاته فـإذا صـدور المتغير و المنصرم منه تعالى مستلزم لحـدوث القـديم أو قـدم الحـادث بالذات.

وثبات المتغير بالذات

ومنها أن صدور الكثير بلا وسط من الواحد والبسيط من جميع الجهات مستلزم للتركيب فيه وهو خلف وما قيل أن ذلك مستحيل في غير الفاعـل المختار وأما هو فله أن يفعل باختيـاره كـل مـا أراد فلـيس بـشيء فـإن الاختيار والإرادة عين الذات البسيطة وما صدر عنهما صدر عنها وتحقـق الكثرة والتجدد في الإرادة عين تحققهما في الذات وقياس إرادتـه تعـالى وفعله الإرادي وكذا صدور الفعل عنه تعالى علـى الإنـسان مـع الفـارق وغالب الاشتباهات منشأه هذا القياس الباطل فأين الإنسان الناقص الكثيـر المتكثر المتغير المتـصرم ذاتـا وصـفاتا ورب الأربـاب البـسيط الـذات والصفات وما قد يتوهم أنه يلزم من ذلك قصور في قدرته تعالى ومغلولية يد الله فاسد سيأتي ما يدفعه ومنها أن حقيقة الوجـود ذاتهـا عـين منـشئة الآثار ولا يمكن سلب الآثار مطلقا الأثر عن وجود مستلزم لسلبه عن كافة الوجودات حتى وجود الواجب لبساطة حقيقة الوجود واشتراكه المعنـوي فتدبر جيدا.

فصل في بيان المذهب الحق وهو الأمر بين الأمرين والمنزلة بين المنزلتين وفيه طرق:

منها أنه بعد ما علم أن التفويض وهو استقلال الممكن في الإيجاد والفاعلية والجبر وهو سلب التأثير مباشرة وبلا وسط مستحلان. أتضح سبيل الأمر بين الأمرين وهو كون الموجدات الإمكانية مؤثرات لكن لا بالاستقلال و فيها الفاعلية والعلية التأثير من غير استقلال واستبداد وليس في دار التحقق فاعل مستقل سوى الله تعالى وسائر الموجودات كما أنها موجودات لا بالاستقلال بل روابط محضة ووجودها عين الفقر والتعليق ومحض الربط والفاقة تكون في الصفات والآثار والأفعال كذلك فمع أنها ذات صفات وآثار وأفعال لم تكن مستقلات في شيء منها كما تقدم برهانه فمن عرف حقيقة كون الممكن ربطا محضا عرف أن فعله مع كونه فعله فعل الله فالعالم بما أنه ربط صرف وتعلق محض ظهور قدرة الله وإرادته وعلمه وفعله وهذا عين المنزلة بين المنزلتين والأمر بين الأمرين ولعله إليه أشار في قوله وهو الحق: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾(الأنفال/١٧). كونه منه لم يكن بقوته واستقلاله بل بقوة الله وحوله وقوله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾(الإنسان٣٠). فأثبت المشيئة لله من حيث كونها لهم لا بأن يكون المؤثر شيئين أو فعلين باشتراك بل بما أن مشيئة الممكن طهور مشيئته تعالى وعين الربط والتعلق بها.

تنبيه

التفويضي أخرج الممكن عن حده إلى حدود الواجب بالذات فهو مشرك والجبري حط الواجب تعالى عن علو مقامه إلى حدود بقعة الإمكان فهو كافر لقد سمي مولانا علي بن موسى الرضا عليهما السلام القائل بالجبر كافرا والقائل بالتفويض مشركا على رواية صدوق الطائفة كما عن عيونه والأمر بين الأمرين هو الطريقة الوسطى التي للأمة المحمدية صلى الله عليه وآله وهى حفظ مقام الربوبيه وحدود الإمكانية الجبري ظلم الواجب حقه بل الممكنات حقها والتفويض كذلك والقائل بالأمر بين الأمرين أعطى كل ذي حق حقه.

الجبري عينه اليمنى عمياء فسرى منها إلى اليسرى والتفويض عينة اليسرى عمياء فسرى منها إلى اليمنى والقائل بالمنزلة بين المنزلتين ذو العينين.

الجبري مجوس هذا الأمة حيث نسب الخسائس والتفاوض إلى الله تعالى والتفويضي يهود هذه الأمة حيث جعل يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان والقائل بالأمرين على الحنفية الإسلامية.

إرشاد مع أن أثر كل ذي أثر وفعل كل فاعل منسوب إلى الله تعالى واليها كما عرفت لكن خبراتها وحسناتها وكمالاتها وسعاداتها كلها من الله وهو تعالى أولى بها منها.

وشرورها وسيئاتها ونقائصها وشقاواتها ترجع إلى نفسها وهي أولى بها منه فإنه تعالى لما كان صرف الوجود فهو صر ف كل كمال وجمـال وإلا يلزم عدم كونه صرفا وهو يرجع إلى التركيب والإمكان.

وأيضا يلزم منه أن يكون في التحقيق أصلان: الوجود ومقابلـه مـع أن مقابله العدم والماهية وحالهما معلومان فهو تعالى صرف الوجود وصـرف كل الكمالات والصادر من صرف الوجود لا يمكن أن يكون غير الوجـود و الكمال والنقائص والشرور لوازم ذوات المعا ليل من غير تخلـل جعـل لعدم إمكان تعلقه إلا بالوجود وهو نفس الكمال والسعادة والخير.

فالخيرات كلها مجعولات ومبدأ الجعل فيها هو الحق تعالى.

والشرور التي في دار الطبيعة المظلمة من تصادمات الماديـات وضـيق عالم الطبيعة وكلها ترجع إلى عدم وجود أو عدم كماله والأعـدام مطلقـا غير متعللة للجعل بل المضافة منها من لوازم المجعول وتضايق دار البوار وتصادم المسجونين في سجن الطبيعة وسلاسل الزمان فكلها ترجـع إلـى الممكن فيما أصابك من حسنة وخير وسعادة وكمال فمن الله وما أصابك من سيئة وشر ونقص وشقاء فمن نفسك لكن لما كانت النقائص والشرور اللازمة للوجودات الإمكانية من قبل الأعدام المضافة والحدود والماهيات كان لها وجود بالعرض وما كـان كـذلك فمـن عنـد الله لكـن بـالعرض فالخيرات من الله بالذات ومنسوب إلى الممكنات بالعرض فحينئذ يـصح أن يقال كل من عند الله فإنه لولا الإيجاد والإفاضة وبسط الخيرات لم يكن وجود ولا حدة ولا طبيعة ولا ضيقها ولعل تغير الأسلوب وتخلل لفظة عند في قوله تعالى قل كل من عند الله للإشارة إلى المجعولية بالعرض.

تمثيل والمثال يقرب من وجه لا من جميع الوجوه.

إذا أشرقت الشمس على مرآة وقع النور منها إلى جـدار فنـور الجـدار ليس من المرآة بذاتها لعدم نور لها ولا من الشمس المطلق أي بلا وسـط وبلا قيد بل هو نور شمس المرآة فمن نظر إلى المرآة غافلا عن الـشمس يزعم كونه من الشمس بلا وسط ومن كان ذا العينين يرى الشمس والمرآة يرى أن النور من شمس المرآة ومع ذلك يحكم بأن النـور ومـا هـو مـن سنخه للشمس بالذات وللمرآة بالعرض ومحدودية النور حسب حد المرآة للمرآة بالذات وللنور بالعرض ومع ذلك لولا الشمس وإشراقها لـم يكـن نور ولا حد فالنور وحده من عند الشمس فالأنوار الطالعة من أفـق عـالم الغيب إنما هي لنور الأنوار ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور فنـور الوجود من حضرت الرحموت ونور الله تعالى الله نور الـسموات والأرض ولا نور إلا نوره ولا ظهور إلا ظهوره ولا وجـود إلا وجـوده ولا إرادة إلا إرادته ولا حول ولا قوة إلا بـه وإلا حولـه وقوتـه والحـدود والتعيينـات والشرور كلها من حدود الإمكان ومن لوازم الذوات الممكنة وضيق المادة وتصادم الماديات.

تمثيل أقرب فانظر قوى النفس المنبثه في تلك الصيـصية البدنيـة مـن غيبها فإنها بما هي متعلقات بذات النفس وروابط محضه بها فعليهـا فعـل النفس بل هي ظهورها وأسمائها وصفاتها فمع صحة نسبة الروية إلى البصر والسماع إلى السمع وهكذا. تصح نـسبتها إلـى الـنفس فبالـسمع تـسمع وبالبصر تبصر فلا تصح سلب الانتساب عن القوى ولاعن النفس لكونهـا روابطها وظهورها.

وليعلم أن فناء نور الوجود في نور الأنوار أشد من فناء النفس فيها بما لا نسبة بينهما لأن النفس بما أنها موجودة متعينة ذات ماهية وحد والماهية من ذاتها التباين والغيرة تصحح الغيرية والتباين مع قواها ومع ذلك تكون النسبة إليها حقيقة لأجل الحظ الوجودي الذي لهما فكيف بموجود برئ من جهات النقص والتعين ومنزه عن الماهية ولوازمها ومقدس عن شوائب الكثرة ومصحات الغيرية والتضاد والتباين.

تأييدات نقليه وهي اكثر من أن يذكر فالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة مشحونة بذكر هذه اللطيفة الربانية والحقيقة الإلهية
تصريحات وتلويحا تنصيصا وكناية.

فمن الآيات مضافا إلى ما قدمنا من قوله تعالى وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى وقوله تعالى وما تشاءون إلا أن يشاء الله وقوله تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله.

الآيات الواردة في قضية خضر و موسى على نبينا وآله وعليهما السلام والصلوة فإن فيها إشارة لطيفة إلى هذه الحقيقة.

والآيات التي وردت فيها نسبة التوفي تارة إلى الله تعالى فقال:الله يتوفى النفس حين موتها وأخرى إلى ملك الموت فقال: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذي وُكِّلَ بكُمْ﴾(السجدة١١). وثالثة إلى الملائكة فقال: ﴿وَلَوْ تَرَى إذْ يَتَوَفَّى الَّذينَ كَفَرُوا الْمَلائكَةُ﴾(الأنفال/٥٠). والآيات التي تنسب الإضلال تارة إلى الله تعالى فقال: ﴿وَيُضلُّ اللَّهُ الظَّالمينَ﴾(إبراهيم٢٧). وأخرى إلى إبليس فقال: ﴿إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضلٌّ مُبينٌ﴾(القصص١٥). وثالثة إلى

العباد فقال: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ﴾(طه٧٩). وقال: ﴿وَأَضَلَّهُمْ السَّامِرِيُّ﴾(طه٨٥)..

وأنت إذا كنت ذا قلب متنور بنور فهم القرآن بعد تطهيره من أرجاس التعليق إلى الطبيعة فإنه قرآن كريم وكتاب مكنون في لوح محفوظ لا يمسه إلا مطهرون لوجدت هذه اللطيفة في آيات لا يمسها العامة فهذا قوله تعالى الحمد الله رب العالمين قصر جميع المحامد عليه تعالى وأرجع كل محمدة إليه فلولا أن كل كمال وجمال كماله وجماله بالذات وبحسب الحقيقة لم يكن وجه لصحة هذه القصر ولو أضفت إلى ذلك ما عند أهل المعرفة من أن قوله بسم الله الرحمن الرحيم متعلق بقوله الحمد الله ترى أن المحامد من كل حامد إنما يقع باسم الله فباسمه يكون كل حمد لله تعالى فهو الحامد والمحمود.

هذه شمة من الآيات ذكرناها أنموذجه لغير ما ذكر.

وأما الروايات من طريق أهل بيت الوحي والتنزيل فكثير جدا جمع المحقق الداماد جزاه الله عن الحقيقة خيرا شطر منها فقال في آخر الإيقاظ الرابع من الإيقاظات:

وإذا أحاديث هذه الباب كثيرة وفيما أوردناه كفاية للمتبصر فلنكتف الآن بما حواه هذه الإيقاظ وذلك اثنان وتسعون حديثا انتهى.

فمن شاء فليراجع إليها وإلى الكتب الناقلة لأحاديث العترة الطاهرة.

فالآن نتبرك بذكر رواية صحيحة منها

هي ما رواه الشيخ الكليني في جامعة الكافي عن محمد بن يحيى احمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن نصرة قال أبو الحسن الرضا ـ عليه السلام ـ قال الله عز وجل:

يا ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء وبقوتي أديت فرائضي وبنعمي قويت على معصيتي جعلتك سميعا بصيرا قويا ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وذلك (وذاك) أنى أولى بحسناتك منك وأنت أولى بسيئاتك منى وذلك (وذاك) أني لا اسأل عما أفعل وهم يسألون.

ولقد شرحنا هذا الحديث شرحا وافيا في الأربعين.

وأنت إذا تأملت ما تقدم منا ترى أن الروايات الشريفة متوافقة المضمون غير متعارضة الحقيقة وان كان الجاهل يزعم الاختلاف فلا منافاة بين قول أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ في رواية أبي بصير: من زعم أن الخير والشر إليه فقد كذب على الله وقوله ـ عليه السلام ـ من زعم أن الخير والشر بغير مشيئة الله فقد أخرج الله عن سلطانه.

وكذا بين ما ورد أن الشر ليس إليه والخير بيديه وما ورد أن الخيرات والشرور كلها مما أجرى الله تعالى على أيدي العباد إلى غير ذلك.

فصل في ذكر الشبهات الواردة وجوابها فمنها وهي أصعبها:

أن الإرادة الإنسانية إن كانت واردة من الخارج بأسباب وعلل منتهية إلى القديمة كانت واجبة التحقق من غير دخالة العبد في ذلك فيكون مضطر وملجئا في إرادية ولازمة الاضطرار في فعله لأن ما يكون علته

التامة اضطرارية يكون هو أيضا كذلك وإن كانت إرادته بإرادته نقل الكلام إلى إرادة إرادته فإما أن يتسلسل أو يلزم الاضطرار والجبر.

ولقد أجاب عنها أساطين الفلسفة وأئمة الفن بما لا يخلو عن التكلف والإشكال فتصدى السيد المحقق الداماد ـ نضر الله تربته ـ لجوابها بأن:

الإرادة حالة شوقيه إجمالية متأكدة بحيث ما إذا قيست إلى نفس الفعل وكان هو الملتفت إليه باللحاظ بالذات كانت شوقا وإرادة بالقياس إليه وإذا بالذات تلك الإرادة والشوق لا نفس الفعل كانت هي شوقا وإرادة بالقياس إلى الإرادة من غير شوق آخر مستأنف وإرادة أخرى جديدة وكذا الأمر في إرادة الإرادة و إرادة إرادة الإرادة إلى سائر المراتب فإذا كل من تلك الإرادات المفصلة يكون بالإرادة والإختيار وهي بأسرها مضمنة في تلك الحالة الشوقية الإجمالية المعبر عنها بإرادة الفعل واختيار انتهى كلامه رفع مقامه.

ثم حاول مقايسة الإرادة في ذلك بالعلم بالشيء تارة وبالعلم بذواتنا أخرى وبالنية في العبادة الثالثة وباللزوم ولزوم اللزوم رابعة وبالإرادة المتعلقة بالمسافة للانقسام إلى غير النهاية خامسة ولك قياسها بالإمكان في الممكنات والوجوب في الواجب وضرورة القضايا الضرورية إلى غير وأنت خبير بما فيه وفى مقايساته.

فإن الإرادة بما أنها صفة موجودة حقيقية تحتاج إلى علة موجدة إما إرادة أخرى أو شيء من خارج فيتسلسل أو يلزم الاضطرار و الجبر.

ولا يمكن أن يقال أن علة تحقق الإرادة نفس ذاتها بالضرورة كما أن العلم بالغير أو بذواتنا ليس معلولا لنفسه بل لأمر أخر نعم إذا لاحظنا علمنا

بصورة يكون معلوما بواسطة هذا اللحاظ وتنقطع اللحاظات بتركها و كـذا في اللزومات فإن اللزوم أهر اعتباري إذا لوحظ ملزما يعتبر لزوم آخر بينة وبين الموضوع ونتقطع الاعتبار وأما الإرادة المتعلقة بالشيء تكن اعتبارية وتابعة اللحاظ.

وبالجملة فقياساته مع الفارق خصوصا بالإرادة المتعلقة بالمسافة كما لا يخفى وأما القياس بالنية في العبادة فغير معلوم الوجه فإن النية فيها لا تلزم أن تكون منوية وإلا فيرد عين الإشكال فيها أيضا ويدفع بما ذكر واتـضح بطلان قياسنا بالإمكان والوجوب والضرورات أيضا.

وبالجملة ما أفاده لا يغني عن الجواب عن الشبهة.

وأشكل عليه تلميذه الأكبر رحمة الله بأن لنا أن نأخـذ جميـع الإرادات بحيث لا يشذ عنها شيء ونطلب أن علتها أي شيء هي فإن كانـت إرادة أخرى لزم الجبر في الإرادة.

أقول هذا نظير ما يقال في الاستدلال على وجوب غني بالذات انـه لـو فرض سلسلة غير متناهية في الوجود يكون كل فرد فيها فقيرا ممكنا لنا أن نحيط بعقلنا على السلسة إجمالا فنقول:السلسة الغير المتناهية من الفقراء لا يمكن أن تدخل ولا فرد منها في الوجود إلا بإفاضـة غنـي بالـذات وإلا فالفقير الفاقد للشيء لا يمكن أن يكون معطيا ومغنيا فكل موجود دل على الغني بالذات فتل فقر الفقير لا يمكـن إلا بـالغني والعجـب أن المحقـق الداماد كان متنبها على هذا الإشكال في تقريره أصل الـشبهة ومـع ذلـك أجاب بما عرفت.

وأجاب المحقق الخراساني عن أصل الشبهة بأن الاختيار وإن لم يكن بالاختيار إلا أن بعض مبادئه غالبا يكون بالاختيار للتمكن من عدمه بالتأمل فيما يترتب على عزم عليه من تبعية العقوبة واللوم والمذمة.

وفيه إن الفعل الاختياري على الفرض ما كان مبادئه بالاختيار فحينئذ ننقل الكلام إلى تلك المبادئ التي ادعي أنها بالاختيار هل تكون ا لإرادة المتعلقة بها بالإرادة بها وبالإرادة المتعلقة بها اختيار المتعلقة بها بالإرادة واختيارها بالاختيار؟ فيتسلسل أو يلزم المحذور.

وبما ذكرنا يظهر الجواب عما ذكره شيخنا العلامة أعلى الله مقامة من أن الإرادة قد تتحقق لمصلحة في نفسها لانا نرى بالوجدان إمكان أن يقصد الإنسان البقاء في مكان عشرة أيام ويكون الأثر مترتبا على القصد لا على البقاء.

فإنه بذلك لا ينحسم مادة الإشكال فإنا ننقل الكلام إلى إرادة الإرادة هل هي إرادية أو لا ؟فيتسلسل أو عاد المحذور.

مضافا إلى امتناع تعلق الإرادة بالبقاء من غير مصلحة فيه وفي المثال لامحيص إلا من رجحان ولو بالعرض والواسطة بالبقاء وإلا فتعلق الإرادة به بلا ترجيح واصطفاء مما لا يعقل.

وقد يقال أن إرادية الفعل بالإرادة لكن إرادية الإرادة بنفسها لا بإرادة آخر كموجودية الموجود منورية النور.

وفيه أن ذلك خلط بين الجهات التقييدية والتعليلية فإن معنى موجودية الوجود بذاته انه لا يحتاج في صدق المشتق علية إلى حيثية تقييدية وان أحتاج إلى حيثية تعليلية إذا كان ممكنا وبهذا المعنى لو فرض كونها مراده

بذاتها لا تستغني عن العلة والإشكال في أن علتها هل هـي إ رادة أخـرى منه ؟ أو أمر من خارج؟

وأسد ما قيل في المقام هو ما أجاب عنه بعض الأكابر وإن كنت معتمدا عليه سابقا وبيانه بتوضيح منا.

أن الإرادة بما هي من الصفات الحقيقية ذات الإضافة وزانها وزان سائر الصفات الكذائية فكما أن المعلوم ما تعلق به العلم لاما تعلق بعلمه العلـم والمحبوب ما تعلق به الحب لاما تعلق بحبه الحب وهكذا كذلك المراد ما تعلق به الإرادة لا ما تعلق بإرادته الإرادة والمختار من يكون فعله بإرادته واختياره لا إرادته واختياره والقادر من يكون بحيث إذا أراد الفعل صـدر عنه وإلا فلا لا من يكـون إذا أراد أراد إرادة الفعـل ولـو توقـف الفعـل الإرادي على كون الإرادة المتعلقة به متعلقا للإرادة لزم أن لا يوجد فعـل إرادي قط حتى ما صدر عن الواجب.

إن قلت هذا مجرد اصطلاح لا يدفع به الإشكال من عدم صحة العقوبة على الفعل الإلجائي الاضطراري فإن مبدأ الفعل وهو الإرادة إذا لـم يكـن إراديا اختياريا يكون الفعل اضطراريا ومعه لا تصح العقوبة.

قلت هاهنا مقامان:

أحدهما تشخيص الفعل الإرادي من الاضطراري وثانيهما تشخص مناط صحة العقوبة عند العقلاء وأما المقام الأول فلا إشكال في أن مناط إرادية الفعل في جميع الفعال الإرادية الصادرة من الفاعل واجبا كـان أو ممكنـا فـي مقابـل الاضـطراري الإلجـائي وهـو تعلـق الإرادة بـه لا بإرادتـه والاضطراري كحركة المرتعش مالا تتعلق به الإرادة فهـذا تمـام المنـاط

الإرادية لا غير كما أن تمام مناط المعلومية وهو كون الشيء متعلقا للعلم لا مبادئه ولا العلم المتعلق به.

وأما المقام الثاني فلا ريب في أن العقلاء من كل ملة يفرقون بين الحركة الإرتعاشية والإرادية في صحة العقوبة على الثانية دون الأولى وليس ذلك إلا لحكمهم كافة على أن الفعل اختياري وصادر عن إرادته واختياره من دون إلجاء واضطرار وإجبار وهذه الشبهات في نظر العقلاء سوفسطائية البديهة.

تحقيق به يدفع الإشكال:

اعلم أن الأفعال الاختيارية الصادرة من النفس على ضربين أحدهما ما يصدر منها بتوسط الآلات الجرمانية كالكتابة والصياغة والبناء ففي مثلها تكون النفس فاعلة الحركة أولا وللأثر الحاصل منها ثانيا وبالعرض. فالبناء إنما يحرك الأحجار والأخشاب من محل إلى محل ويضعها على نظم خاص وتحصل منه على هيئة خاصة بنائية وليست الهيئة والنظم من فعل الإنسان إلا بالعرض. وما هو فعله بالآلة هو الحركة القائمة بالعضلات أولا وبتوسطها بالأجسام وفى هذا الفعل تكون بين النفس المجردة والفعل وسائط ومباد من التصور إلى العزم وتحريك العضلات.

والضرب الثاني ما يصدر منها بلا وسط أو بوسط غير جسماني كبعض التصورات التي يكون تحقيقها بفعالية النفس وإيجادها لو لم نقل جميعها كذلك مثل كون النفس لأجل الملكة البسيطة الحاصلة لها من ممارسة العلوم خلاقة للتفاصيل ومثل اختراع نفس المهندس صورة بديعة هندسية فإن النفس مع كونها فعالة لها بالعلم والإرادة والاختيار لم تكن تلك

المبادئ حاصلة بنحو التفصيل كالمبادئ للأفعال التي بالآلات الجسمانية ضرورة أن خلق الصور في النفس لا يحتاج إلى تصورها و التصديق بفائدتها والشوق والعزم وتحريك العضلات بل لا يمكن توسيط تلك الوسائط بينها وبين النفس بداهة عدم إمكان كون التصور مبدأ للتصور بل نفسه حاصل بخلاقية النفس وهي بالنسبة إليه فاعلة بالعناية بل بالتجلي لأنها مجردة والمجرد واجد لفعليات ما هو معلول له في مرتبة ذاته فخلاقيته لا تحتاج إلى تصور زائد بل الوجدانية الذاتية في مرتبة تجردها الذاتي الوجودي تكفي للخلافية كما أنه لا يحتاج إلى إرادة وعزم وقصد زائد على نفسه إذا عرفت ذلك فاعلم: أن العزم والإرادة والتصميم والقصد من أفعال النفس ولم تكن سبيلها سبيل الشوق والمحبة من الأمور الانفعالية فالنفس مبدأ الإرادة والتصميم ولم تكن مبدأيتها بالآلات الجرمانية بل هي موجدة لها بلا وسط جسماني وما كان حاله كذلك في صدوره من النفس لا يكون بل لا يمكن أن يكون بينه وبينها إرادة زائدة متعلقة به بل هي موجدة له بالعلم والاستشعار الذي في مرتبة ذاتها لأن النفس فاعل الهي واجد لأثره بنحو أعلى واشرف فكما أن المبدأ للصور العلمية واجد لها في مرتبة ذاته البسيطة بنحو أعلى واشرف وأكمل فكذا الفاعل للإرادة لكن لما كانت النفس مادامت متعلقة بالبدن ومسجونة في الطبيعة غير تامة التجريد تجوز عليها التغيرات والتبدلات والفاعلية تارة وعدمها أخرى والعزم وعدمه يجب أن تكون فعالة بالدوام ولا عالمة وعازمة كذلك نعم لو فرض حصول التجرد التام لها تصير مبدأ للصور

الملكوتية من غير تخلف عنهـا إلا بوجـه الظهـور والبطـون ممـا يعرفـه الراسخون في العلم.

تنبيه إن هاهنا نكته لعلها أقرب إلى بعض الأفهام لدفع الشبهة وهـي أن النفس في الأفعال الخارجية الصادرة منها لما كان توجهها الاستقلالي إليها وتكون المبادئ من التصور إلى العزم والإرادة منظورا بها أي بنحو التوسل إلى الغير وينبعث الآلية لم تكن متصورة ولا مراده ولا مشتاقا إليها بالذات بل المتصور والمراد والمشتاق إليه هو الفعل الخارجي الذي يتوسـل بهـا إليه فلا معنى لتعلق الإرادة بالإرادة ولو فرض إمكانية لعدم كونها متصورة ولا مشتاقا إليها ومعتقدا فيها النفع فتدير.

ومن الإشكالات في المقام: أنه من المقرر في الفلسفة أن الشيء ضرورة تحققه وامتناع لا تحققه ما لم يجب لم يوجد وجوب الشيء ضرورة تحققه وامتناع لا تحققه فحينئذ يكون صدور الفعل عن الفاعل واجب التحقيق وما كان كذلك يكون الفاعل مضطر في إيجاد ملجئا في فعله.

وقد فصل جمع من المتكلمين بين ما يصدر عن الفاعل المختار فمنعوا القاعدة لئلا ينسد باب إثبات الاختيار للواجب وبين غيره لئلا ينسد بـاب إثبات الصانع تعالى فكأنهم بنوا جريان القاعدة العقليـة علـى أهـوائهم لا على ما ساق إليه البرهان فكان النتائج دعتهم إلى قبـول البـراهين لا هـي هدتهم إلى النتائج فانظر ماذا ترى.

وكان الأولى والأجدر ترك التعرض لأقوالهم لكن لما اغتر بعض لأعيان من أهل التحقيق رحمة الله وتبعه غيره من غير تـدقيق دعانـا ذلـك إلـى تعرض إجمالي لمعنى القاعدة.

فتقول التحقيق أنها قاعدة تامة مبرهنة مؤسسة على الأوليات كلية عامة لجميع الممكنات والحوادث الذاتية والزمانية صدرت من فاعل مختار أولا غير مصادمة لاختيار الفاعل المختار.

أما كونها تامة فيتضح بعد ذكر أصول.

الأول إن كل ما يتعقل ويتصور إما ضروري التحقق أو ضروري اللا تحقق أو لا ضروري التحقق واللا تحقق. الأول هو الواجب والثاني: الممتنع والثالث: الممكن والتقسيم بينهما حاصر دار بين النفي والإثبات ولا يعقل قسم آخر. للزوم اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما.

وهذا التقسيم بحسب مقايسة ذات الشيء ومفهومة أما بحسب نفس الأمر فكل شئ ممكن أما واجب التحقيق أو ممتنعة لان علته التامة إما محققة فيجب تحققه وان لم تكن تامة أو غير محققة فيمنع وإلا ما فرض علة ليس بعلة وسيأتي بيانه ولا ثالث أما بحسب نفس الأمر فحينئذ كل ما خرج عن أحد في القسمين دخل في القسم الأخر.

الثاني إن كل ممكن بالنظر إلى وماهيته نسبة الوجود والعدم إليه على السواء لا يترجح إحداهما على الأخرى ويستحيل ثبوت الأولية لها سواء كانت بالغة حد الوجوب كافية في الوجود أولا.

أما الأولى فواضحة للزوم انقلاب الممكن بالذات إلى الواجب بالذات.

وأما الثانية فلان الممكن قبل تحققه وبالنظر إلى ذاته وماهيته ليس بشيء بل هو اعتبار محض واختراع صرف فان ما ليس بموجود ليس محض لا يمكن أن يثبت له شئ حتى ذاته وذاتيته والأولوية خصوصية وجودية تجعل الماهية أقرب إلى التحقيق وما ليس بموجود أي معلوم

صرف لا يعقل فيه ثبوت أمر عدمى له فضلا عن ثبـوتي ولا يتـصور فيـه اقتضائا رأسا والماهية من حيث هي ليست إلا هي بـل فـي حـال العـدم ليست هي هي.

الثالث بعد ما لم يمكن للممكن اقتـضاء ذاتـي مطلقـا ويكـون نـسبة االوجود والعدم إليه على السواء لابد في تحققه ووجوده من علـة مـؤثرة وهي إما أن تسد جميع الأعدام الممكنة عليه أولا.

فعلى الثاني لا يمكـن أن يـصير موجـود للـزوم الأولويـة الذاتيـة أو موجودية المعلول بلا علة مؤثرة أي التـرجيح بـلا مـرجح وهـو اجتمـاع النقيضين.

وبعبارة أخرى: لو كان لموجوديته ألف شرط فوجد الجميع إلا واحـد منها لا يمكن أن يصير موجودا للزوم الخلف بل مع عدم وجود واحد من شروط لا يمكن أن يصير أولى بالوجود لأنه بعد في حالي العدم فلا يعقل اتصافه بصفة وجودية ووجهة إقتضائية ولو غيريـة وبعـد تحقيـق جميـع ويحتاج إليه في وجوده وحصول علته التامة لا يمكن عدم تحققـه للـزوم الخلف وسلب الشي عن نفسه فلا بد وأن ينضم إليها ما يخـرج الممكـن عن الامتناع الوقوعي وهو بتمامية علته فإذا خرج من الامتناع ينسلك فـي الوجوب لامتناع الواسطة بينهما بحسب متن الواقع لأنه إما بقى بعد علـى حاله الأولى ولم تؤثر العلة فيه وهذا عين الامتناع وإما أثرت فيه وسـدت الأعدام الممكنة عليه وهذا عين الوجوب الغيري وهذا الوجوب لمـا لـم يكن ذاتيا فلا محالة يكون من قبل العلة وإيجابه فإذا اعتبر في جانب العلة وقيس إليها يكون العلة فاعلا موجبا بالكسر وهـو الوجـوب الـسابق وإذا

اعتبر في جانب المعلول وقيس إليه يكون المعلول واجبا وهـو الوجـوب اللاحق فالفاعل أو العلة أوجب الشيء فأوجده والفعل أو المعلول وجب فوجد.

إذا عرفت ما ذكر يتضح لك أن القاعدة تامة مؤسسة علـى الأوليـات وعامة لجميع الماهيات الممكنة ويكون الممكن أي ممكن كان من طبـاع ذاته ذلك سواء كان أثر الجاعل المختار أولا ولا يكـون موضـع القاعـدة المبرهنة ممكنا خاصا وفعل الفاعل المختار ممكن أيضا يأتي فيه ما ذكـر ولا يعقل تخصيصها إلا على أهواء بعـض أصـحاب الجـدل هـذا حـال القاعدة.

وأما عدم منافاتها لمختارية الفاعـل المختـار فهـو أيـضا بمكـان مـن الوضوح بعد فهم مفادها فان مقتضى القاعدة إن الممكن ما لم يصر واجبا لم يصر موجودا والعلة التامة باقتضائها أوجب المعلول فأوجده فأية منافاة بين هذا وبين كون الفاعل مختار لأن الفاعـل المختـار بإرادتـه واختـاره وفعاليته أوجب الفعل فأوجده وهذا يؤكد اختيارية الفاعل...

وبعبارة أخرى إن العلة موجبة بالكسر فإذا كان الموجد مختـارا يكـون موجبا بالكسر باختياره والمتكلم لعدم استشعار بموضوع القاعدة وبرهانها ومفادها زعم أن الإيجاب والوجوب ينافيـان الاختيـار مـع أن الإيجـاب بالاختيار لا يعقل أن يصير علة ومنشأ للاضطرار والوجوب الجائى من قبل العلة يستحيل أن يؤثر فيها ومما ذكرنا يعلم أن جواز الترجيح بلا مرجح أو عدم جوازه غير مربوط بمفاد القاعدة وصحتها فانه لـو سـلمنا جـوازه أو منعناه لا تنهدم بهما القاعدة لأن معنى جوازه أن الفاعل يجـوز أن يختـار

أحد طرفي الفعل من غير أن يكون فيه ترجيح بل يختار أحد المتساويين من جميع الجهات فإذا اختار أحدهما أراده وأوجده فالفاعل بعد اختيار أحد المتساويين من جميع الجهات بلا مرجح موجب بالكسر لوجوده فموجد فيكون اختيار الفعل بلا ترجيح أو مع ترجيح مقدما على الإرادة وبعد الاختيار تكون النفس فاعلا موجبا بالكسر للإرادة وبها تكون فاعلا موجبا بالكسر لتحريك العضلات وبتوسطها لتحريك الأعيان الخارجية فامتناع الترجيح بلا مرجح لا يجعل الفاعل مضطرا وموجبا بالفتح كما أن جوازه لا يجعله مختارا فالفاعل المختار علة باختيار ه وإرادته للفعل بعد حصول المقدمات الأخر موجب بالكسر للفعل مع كونه مختار.

نعم هنا نكته أخر قد نبهنا عليها وينبغي تذكارها وهو أن العلة المستقلة التامة ما تسد بذاتها جميع الأعدام الممكنة على المعلول وبهذا المعنى لم يكن ولا يكون في نظام الوجود ما يستقل بالعلية والتأثير إلا ذات واجب الوجود علت قدرته وغيره تعالى من سكان بقعة الإمكان ليس له هذا الشأن لكونهم فقراء إلى الله والله هو الغني الحميد.

ولعل في توصيف الغني بالحميد في القرآن الكريم إشارة لطيفة إلى ما أشرنا إليه سابقا من أن المحامد كلها من مختصات ذات الواجب الغني الذي بغنائه الذاتي أعطى كمال كل ذي كمال وجمال كل ذي جمال فمبادئ المحامد والمدائح منه وإليه فهو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء قدير (عليم).

ومن الإشكالات أن نظام الكيان بقضه وقضيضه تابع إرادة الله تعالى وقضائه وينتهي سلسلة الوجود في الغيب والشهود إلى إرادة أزلية واجبة

بالذات لا يمكن تخلف المراد عنها فيجب صدور ما صدر من العبد بالقضاء السابق الإلهي والإرادة الأزلية فيكون مضطر ا في أفعال في صوره المختار وبه يرجع مغزى قول من يقول أن علمه تعالى بالنظام الأتم مبدأ له فانه تعالى فاعل بالعناية والتجلي فنفس تعلق علمه مبدأ لمعلوماته وهي تابعة لعلمية لا العكس كما في العلوم الانفعالية بل العلم والإرادة والقدرة فيه تعالى وشأنه متحققات بحقيقة واحدة بسيطة والوجود الصرف صرف كل كمال وليست القدرة فيه تعالى كقدره الإنسان تستوي نسبتها إلى الفعل والترك لأن واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع واستواء النسبة جهة إمكانية تستحيل تحقيقها في ذاته البسيطة الواجبة بل قدرتها أحدية التحقيق كإرادته وهما عين بالنظام الأتم فالنظام الكياني تابع لعلمه العنائي:

وبما قررنا يدفع ما قد يقال أن العلم تابع للمعلوم ولا يمكن أن يكون علة له فإن ذلك شأن العلوم الانفعالية لا مثل علمه تعالى الذي هو فعلي وفعل محض:

والتحقيق في الجواب عن الشبهة ما أسلفنا في تحقيق الأمر بين الأمرين ونزيدك بيانا:

إن علمه وإرادته تعلقا بالنظام الكوني على الترتيب العلي والمعلولى ولم يتعلقا بالعلة في عرض معلوله وبالمعلول وسط حتى يقال الفاعل مضطر في فعلة فأول ما خلق الله تعالى هو حقيقة بسيطة روحانية بوحدتها كل كمال وجمال وجف القلم بما هو كائن وتم القضاء الإلهي بوجود ومع

ذلك لما كان نظام الوجود فانيا في ذاته ذاتا وصفة وفعلا يكون كل يــوم هو في شأن.

فحقيقة العقل المجرد والروحانية البسيطة المعبر عنها بنور نبينا ـ صــلى الله عليه وآله ـ و الملك الروحاني صادر منه تعالى بلا وسط هي بما أنهــا صرف التعليق والربط ببارئة تعالى شأنه تعلقا لا يشبه التعلقات المتــصورة وربطا لا يماثل الروابط المعقولة يكون ما صدر منها صدر منه تعالى بنسبة واحدة لعدم البينونة العزلة بينة تعالى وبــين شــيء لكونــه تعــالى صــرف الوجود من غير مهية وهي مناط البينونة العزلة وسائر الموجودات و العلل المعانقة لها لم تكن مع معا ليلها بهذه المثابة فالحقيقة العقلية ظهور مشيئة وإرادته كما أن الطبيعة يد الله المبسوطة (خمرت طينه آدم بيــدي أربعــين صباحا).

فمن عرف كيفية ربط الموجودات على ترتيب سببي ومسببي إليه تعالى يعرف أنها مع كونها ظهور تعالى تكون ذات آثار خاصة فيكون الإنسان مع كونه فاعلا مختار ظل الفاعل المختار وفاعلية تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾(الإنسان٣٠).

فتحصل من جميع ما ذكرنا أن تعلق إرادته تعالى بالنظام الأتم لا ينافي كون الإنسان فاعلا مختارا كما إن كون علمه العنائي منشأ للنظام الكياني لا ينافيه بل يؤكده هذا.

المطلب الأول: في بيــان حقيقــة الــسعادة والــشقاوة وتوضــيح بعــض الإشتباهات الواقعة من بعض المحققين ويتم ذلك بأمور الأول:

إن الذاتي الذي يقال انه لا يعلل هو ما اصطلح عليه في بـاب البرهـان وهو اعم من الذاتي في باب ايساغوجي لاختصاصه بالمفارقات وسر عدم معللية الذاتي ومعلليه العرض أن مناط الافتقار إلى العلة وهو الإمكان كما أن الاستغناء عنها هو الوجوب فأي محمول يلاحظ ويقاس إلى موضـوعه فلا يخلو من إحدى الجهات الثلاثة الإمكان والوجوب والامتناع.

فان كانت نسبته إليه بالإمكان ففي اتصافه به يحتاج إلى العلـة لان مـا يمكن أن يتصف بشيء وان لا يتصف لا يمكن أن يتصف به بلا علة للزوم الترجيح بلا مرجح وهو يرجع إلى اجتماع النقيضين فالإنـسان لمـا كـان ممكن الوجود واجب الحيوانية ممتنع الحجرية يكون في وجوده

مفتقرا إلى العلة دون حيوانيته وحجريته لتحقيق مناط الافتقار في الأول ومناط الاستغناء وهو الوجوب فـي الأخيـرين إن أرجعنـا الامتنـاع إلـى الوجوب وإلا فالامتناع أيضا مناط عدم المجعولية بذاته.

والأربعة ممكنة الوجود واجبة الزوجية واللافردية ممتنعة الفردية فتعلل في الأول دون الأخيرتين.

والجسم ممكن الوجود والأبيضية والأسودية فيعلل فيها وهكذا.

ثم إن عدم معللية الممكن في ذاته ولوازمها لا يخرجه عن الإمكان لأن الماهية ولوازمها اعتبارية لا حقيقة لها فهي بلوازمها دون الجعل ولا يمكن تعلق الجعل بالذات بها كما هو المقرر في محله.

المطلب الثاني إن الوجود وعوارضه ولوازمه ليـست ذاتيـة شـيء مـن الماهيات الإمكانية و إلا لا نقلب الممكن بالذات إلى واجب بالذات واللا مقتضى بالذات إلى المقتضى بالذات فالماهيات الإمكانيـة فـي أنـصافها

بالوجود وعوارضه مفتقرة إلى العلة كما في مراتب الوجود ما كان مستغنيا عن العلة هو الوجود القيوم بالذات تعالى شانة وسائر الوجـودات مفتقـرة إليه تعالى بل نفس الفقر والربط إليه بلا وسط أو معه فالماهيات الإمكانية في موجوديتها تحتاج إلى حيثية تعليلية وتقييدية لأنها مجعولة و موجـودة بالعرض والوجودات الإمكانية مستغنية عن التقييديـة دون التعليليـة لأنهـا مجعولات بالذات لا بالعرض ومفتقرات إلى العلة بذاتها فنفس ذاتها معللة مفتقرة وذاتيتها الافتقار والتعليق فلم يكن شئ متصفا بـالوجود فـي نظـام التحقق وكيان التقرير بلا جهة تعليلية إلاّ الواجب تعالى شأنه فما الواجب تعالى ذاته الوجوب والوجود.

فلم يكن مفتقر ولا معللا.

والوجودات الإمكانية ذاتها التعلق الافتقار فلم تكن معللة فـي الافتقـار بان يكون افتقارها لأجل شيء آخر وراء ذاتها فهـي معللـة بالـذات غيـر معللة في المعللية.

والماهيات غير معللة في ذاتها وذاتيتها معللة في تحققها.

ولوازمها الوجود معللة في تحققها فـالمعلول بالـذات لازم ذات العلـة التامة بالذات لزوما بالعلية التأثير فلـزوم المعلـول لعلتـه عـين معلوليتـه ومعلليته ولم تكن معللة في هذه بمعللية أخرى غير ذاتها.

المطلب الثالث إن الماهيات الإمكانية بما أنها أمور اعتبارية لا حقيقة لها تكن ذات اثر واقتضاء بالذات ولزوم اللزوم لها ليس بمعنى اقتضائها لهـا بل بمعنى عدم انفكاكها عنها من تأثير وتأثر كيف وما ليس بموجـود لـم

يثبت له ذاته وذاتياته فضلا عن ثبوت اقتضاء وتأثير وتأثر له مما هو مــن الحيثيات الوجودية فالماهيات خلو عن كل كمال وجمال وخير وسعادة.

فماهية العلم لا تكشف من الواقع ولم تكن كمالا وكذا ماهيات القدرة والحياة وغيرها وإنما الكمال والخير والجمال والسعادة كلها في الوجــود وبالجود وهو مبدأ كل خير وكمال وشرف والعلم بوجوده شرف وشريف وكذا سائر الكمالات والفضائل كلها ترجع إلى الوجــود ومبــدأ الوجــود ومبدأ الوجود وصرفه مبــدأ كــل كمــال وصــرفه والموجــدات الخاصــة الإمكانية لها أثار خواص وكمال وشرف يقــدر حظهــا مــن الوجــود مــن الماهيات آثار وخواص وكمال بالعرض وبتبع وجوداتها وهذه المذكورات من الأصول المبرهنة تركنا براهينها حذرا من التطويل.

المطلب الرابع السعادة لدى العرف والعقلاء عبارة عن جميع موجبــات اللذة والراحة وحصول وسائل الشهوات والأميال وتحقق ملائمات الــنفس بقواها دائما أو غالبا والشقاوة في مقابلها فمن حصل له موجبــات لــذات النفس وكان في روح وراحة بحسب جميع قوى النفس دائما يكون سعيدا مطلقا وبازائه الشقي المطلق وإلا فسعيد وشقي وشقي بالإضافة.

ولما كان في نظر المــؤمنين بعــالم الآخــرة لــذات الــدنيا بحــذافيرها ومشتهياتها بأجمعها بالقياس إلى لذات الآخرة والجنة التي فيها ما تــشتهيه الأنفس وتلذ الأعين دائما ابد تكون شيئا حقير طفيفا كيفية وكمية بل فــي الحقيقة لا نسبه بين المتناهي تكون السعادة لديهم ما يوجب دخول الجنــة والشقاوة ما يوجب دخول النار

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذينَ شَقُوا فَفي النَّار لَهُمْ فيهَا زَفيرٌ وَشَهيقٌ خَالدينَ فيهَا مَا دَامت السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لمَا يُريدُ، وَأَمَّا الَّذينَ سُعدُوا فَفي الْجَنَّة خَالدينَ فيهَا مَا دَامَت السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذ﴾(هود/ ١٠٦ ـ ١٠٨).

فمن ختم له بالخير وقدر له الجنة فهو سعيد ولو كان في الدنيا في تعب ومرض وشدة وفقر وفاقة.

ومن ختم له والعياذ بالله بالشر وقدر له النار فهو شقي ولو كان في الدنيا في عيش ولذة ورح وراحة لعدم النسبة بين لذات الدنيا والآخرة وعذابها شدة وعدة ومدة قد يطلق السعادة لدى طائفة على الخير المساوق للوجود فالوجود خير وسعادة وتفاوت مراتب السعادات حسب تفاوت كمال الوجود فالخير المطلق سعادة مطلقة والموجد الكامل سعيد على الإطلاق وفي مقابلة النقص حسب مراتب نقصه.

ثم إن السعادة والشقاوة بالمعنى المتقدم أمران يحصلان للإنسان حسب عمله وكسبه.

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذينَ سُعدُوا فَفي الْجَنَّة خَالدينَ فيهَا مَا دَامَت السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذ، وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّه وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى، فَإنَّ الْجَنَّةَ هيَ الْمَأْوَى﴾ (النازعات/ ٣٧ ـ ٤١).

إذا عرفت ما تلوناه عليك اتضح لك أن السعادة والشقاوة ليستا ذاتيتين غير معللتين لعدم كونهما جزء ذات الإنسان ولا لازم ماهيته بل هما من الأمور الوجودية التي تكون معللة بل مكسوبة باختيار العبد وإرادته فمبدأ

السعادة هو العقائد الحقة والأخلاق الفاضلة والأعمال الصالحة ومبدأ الشقاوة مقابلاتها مما يكون لها في النفس آثار وصور ويرى جزائها وصورها الغيبية في عالم الآخر على هو المقرر في لسان الشرع والكتب العقلية المعدة لتفاصيل ذلك.

فتحصل مما ذكرنا أن السعادة والشقاوة لما كانت منتزعتين من الحيثيات الوجودية وهى كما عرفت معللة كلها لا سبيل إلى القول بأنها من الذاتيات لغير معللة.

والمحقق الخراساني قد اخذ هذه القضية من محالها واستعملها في غير محلها فصار غرضا للأشكال.

المطلب الخامس: في شمة من اختلاف خلق الطينات.

ربما يتوهم أن اختلاف خلق طينة السعيد والشقي موجب لاختيار السعيد السعادة والشقي الشقاوة كما دلت عليه الأخبار الكثيرة فعادت شبهة الجبر فلا بأس لدفعة بصرف عنان القلم إلى توضيح ذلك بعد بيان مقدمة وهي:

أنه لا إشكال في أن موضوع حكم العقلاء كافة من ملة ونحلة في صحة العقوبة هو المخالفة الاختيارية للقوانين شرعية كانت أو سياسية مدنية من أرباب السياسيات بعد صحة التكليف بحصول مقدماته وشرائطه من العقل والتمييز بين الحسن والقبيح ووصول التكليف إلى المكلف.

العقل المميز بين الإنسان والحيوان شرفه بالتكليف وبه يعاقب وثياب لأنه بالعقل يحكم بوجوب طاعة مولى الموالي وقبح مخالفته وبه يعرف المولي وحقه ودار الثواب والعقاب فإذا خالفه باختياره وإرادة من غير

اضطرار وإلجاء بحكم عقله وعقل كافة العقلاء بصحة عقوبته كما أن الأمر في مخالفة القوانين الجارية في الممالك المتمدنة.

فما هو الملاك في صحة العقوبة فيها هو الملاك في صحة العقوبة على مخالفة مولى الموالي فلابد للناظر في كيفية اختلاف طينة أفـراد الإنـسان والأخبار الواردة فيه من كون ما ذكر من ملاك صحة العقوبة في كل ملـة ونحلة نصب عينة اختل بواسطة خلق الإنسان من طينة علين وسجين أحد أركان موضوع حكم العقلاء بصحة العقوبة حكم بعدم صحتها وإلا فحكم العقل والعقلاء بحاله.

إذا عرف ذلك فاعلم أن واجب الوجود بالذات لما كان واجبا من جميع الجهات والحيثيات يمتنع عليه قبض الفيض عن الموضوع القابل فإن قبضه بعد تمامية الاستعداد وعدم نقص في جانب القابـل مـستلزم لـنقص فـي الفاعل أو جهة إمكان فيه تعالى عنه.

وهذا اللزوم والوجوب كلزوم عدم صدور القبيح وامتناع صدور الظلـم عنه اختيـاري إرادي لا يـضر بكونـه مريـدا مختـارا قـادرا فـإذا تمـت الاستعدادات في القوابل أفيضت الفيوضـات والوجـودات مـن المبـادئ العالية.

وأما إفاضة الفيض الوجودي بمقدار الاستعداد وقابلية المواد للتناسـب بين المادة والصورة للتركيب الطبيعي الاتحادي بينهمـا لا يمكـن قبولهـا صورة ألطف واكمل من مقتضى اسـتعدادها كمـا لا يمكـن منعهـا عمـا استعدت له كما عرفت.

ثم اعلم منشأ اختلاف نفوس الإنسان في الحنين إلى الخيرات أو الشرور والميل إلى موجبات السعادة والشقاوة أمر كثيرة نذكر مهماتها.

منها اختلافها في نفسها ومنشأ اختلافها اختلاف الإفاضة على المواد المستعدة لها.

ومنشأ اختلاف المواد أي النطف التي تستعد بقبول الصورة الإنسانية أن النطف تحصل من الأغذية الخارجية بعد عمل القوى فيها أعمالها فتفرز القوة المولدة من فصول من فضول الأغذية أجزاء لتوليد المثل هي في الحيوان النطفة ولما كانت الأغذية مختلفة نهاية الاختلاف في اللطافة والكثافة والصفا والكدورة فلا محال تختلف النطف الحاصلة منها فيها فإذا حصلت النطفة من أغذية لطيفة صافية يكون لها استعداد خاص لقبول الصورة غير ما للمواد الكثيفة الكدرة أو المختلطة من اللطيفة الكثيفة.

ولا يخفى عليك أن للاختلاط والتمزيج أنواعها كثيرة لا يحيط بها إلا الله تعالى وقد عرفت آنفا أن الإفاضات على المواد إنما هي على مقدار استعداداتها لا يتعداها ولا يمكن قصور الإفاضة عليها.

ومنها: شموخ الأصلاب وعدمه وطهارة الأرحام وعدمها فان لهما دخالة كاملة في اختلاف الاستعدادات والأفاضات وقد أشار إلى ما ذكر في زيارة سيدنا أبى عبد الله صلوات الله عليه حيث تقول:

اشهد انك كنت نورا في الأصلاب الشامخة والأرحام المطهرة فسمى النطفة لكمال لطافتها وصفائها نورا.

ومنها مراعاة آداب النكاح والمقاربة وأوقاتها ومراعاة آداب زمان الحمل والرضاع وانتخاب الزوجة والمرضعة إلى غير ذلك ممالة دخالة كاملة في المزاج بدن الطفل وروحه.

كما أن للمحيط والمربي والمعلم والصاحب والمعاشر والعلوم المختلفة إلى غير ذلك مما يعسر حصرها ويطول ذكرها تأثيرات عجيبة مشاهدة.

وبالجملة الإنسان بما انه واقع في دار الهيولى من بدو خلقة بل قبله حسب اختلاف المواد السابقة إلى زمان انتقاله من هذه النشأة واقع تحت تأثير الكائنات لكن كل ذلك لا يوجب اضطراره وإلجائه في عمل من أعماله الاختيارية بحيث تعد حركاته لذي العقل والعقلاء كحركة يد المرتعش خارجه عن قدرته واختباره ويكون في أعماله غير مؤاخذ عند العقلاء فمن حصل له جميع أسباب التوفيق من لطافة المادة وشموخ الأصلاب وطهارة الأرحام إلى آخر ما عدوناه وغيرها مما لم نحصها مع من حصل له مقابلاتها في قوة العقل والتميز والأرحام والإرادة وما هو دخيل في صحة العقوبة لدى العقل والعقلاء على السواء لا ذلك مضطر وملجأ في فعال الخير ولا ذلك في فعال الشر بالضرورة والعيان.

فما هو موضوع حكم العقلاء في جميع الأعصار والأمصار في صحة العقوبة من صدور الفعل عن علمه وإرادته واختيار ه بلا اضطرار وجهل وإلجاء حاصل في كليهما بلا تفاوت في ذلك فباختلاف الطينات لا يختل ركن من أركان صحة العقوبة واختبار الطينة على كثرتها تحوم حول نحو هذه الحقائق أو ما يقرب منها مما لا يضر بما هو موضوع حكم العقل الصريح وكافة العقلاء وما يكون ظاهره الجبر لابد من تأويله أو حمله على

التقية بعد مخالفتها لصريح البرهان وصراح الحق والأخبار المتظافرة على نفي الجبر والتفويض.

بل لا يبعد أن يكون الأمر بين الأمرين من الضروريات من مذهب الأئمة الغير المحتاجة إلى البرهان.

تنبيه: ومما ذكرنا ظهر مغزى قوله الناس معادن كمعادن الذهب والفضة.

فإنه كناية عن اختلاف نفوس البشر في جوهرها صفائا وكدورة كاختلاف المعادن في الصور النوعية والخاصية.

وكذا قوله السعيد سعيد في بطن أمه والشقي شقي في بطن أمه فان من ينتهي أمره إلى الراحة الدائمة الغير المتناهية وللذات الغير المنقطعة والعطاء الغير المحدود فهو سعيد من أول أمره وان كان في أيام قلائل لا نسبة بينها وبين الغير المتناهي في تعب وشدة وكذا في جانب الشقاوة.

ويمكن أن يكون المراد منه ما نبها عليه من اختلاف النفوس في بدو النشوء فان النفس المفاضة على المادة اللطيفة لطيفة نورانية تكون ممن تحن إلى الخيرات موجبات السعادة فهي سعيدة خيرة وعكس ذلك ما يفاض على المادة الكثيفة وقد عرفت أن هذا الحنين والميل لا يخرج النفوس عن الاختيار والإرادة.

ولا ينافي ما ذكرنا ما في التوحيد للشيخ الصدوق عن محمد بن أبي عمير قال:

سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن معنى قول رسول الله: الشقي شقي في بطن أمه والسعيد سعيد في بطن أمه فقال: الشقي من علم الله وهو في بطن أمه سيعمل عمل الأشقاء والسعيد من علم الله وهو في

بطن أمه أنه سيعمل أعمال السعداء قلت له فما معنى قوله صلى اله عليه واله اعملوا فكل ميسر لما خلق؟ فقال: إن الله عز وجل خلق الجن والأنس ليعبدون ولم يخلقهم ليعصوه وذلك قوله عز وجل: وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون.فيسر كلا لما خلق له فالويل لمن استحب العمى على الهدى.

فان من علم الله انه سيعمل عمل الأشقاء هو الذي ينتهي أمره إلى الشر والى النار وهو الذي تكون طينته من السجين والنطفة التي كانت مبدئه القابلي نطفة خبيثة صلبه كدره وكذا في جانب السعادة ولا ينافيان الاختيار والإرادة كما أشار إليه في ذيل الحديث الشريف.

تحقيق اعلم أن الله تعالى وان افاض على المواد القابلة ما هو اللائق بحاله من غير ضنه وبخل والعياذ بالله لكنه تعالى فطر النفوس سعيدها وشقيها خيرها وشريرهاعلى فطرة الله أي العشق بالكمال المطلق فجبلة النفوس بقضها وقضيضها إلى الحنين إلى كمال لانقض فيه وخير لا شر فيه ونور لا ظلمة فيه والى علم لا جهل فيه وقدرة لا عجز فيها.

والجملة الإنسان بفطرية عاشق الكمال المطلق ويتبع هذه الفطرة فطرة أخرى فيها هي فطرة الإنزجار وعن النقص أي نقص كان ومعلوم أن الكمال المطلق والجمال الصرف والعلم والقدرة وسائر الكمالات على نحو الإطلاق بلا شوب نقص وحد لا توجد إلا في الله تعالى فهو هو المطلق وصرف الوجود وصرف كل كمال.

فالإنسان عاشق جمال الله ويحن إليه تعالى وان كان من الغافلين وفي الروايات فسرت الفطرة بفطرة المعرفة وفطرة التوحيد ألا إلى الله تطمئن

القلوب وإليه المرجع والمآب والمصير وهو تعالى غاية الغايـات ونهايـة المآرب فهو تعالى بلطفه وعنايته فطر الناس على هاتين الفطرتين الفطـرة الأصلية هي فطرة العشق بالكمال المطلق والفطرة التبعية هي فطرة الانزجار عن النقص لتكون براق سيره ورفرف معراجه وهما جناحان إلى الله بهمـا يطير إلى وكره وهو فناء الله وجنابه ولقد فصلنا أحكام الفطرة فـي بعـض الرسائل والكتب سيما ما كتبنا سابقا في شرح حديث جنود العقل والجهل ولقد جف قلمي في خلال شرحه ولم يشملني إلى الآن التوفيق منه تعالى لإتمامه وابتلاني الله تعالى وله الحمد والشكر بالدخول في أحكام الكثـرة وإليه المشتكي وعليه المعول.

ثم إن الله تعالى لم يترك الإنسان بفطرته لعلمه تعالى بأنه سيحجب عن الفطرة المخمورة بابتلائه بالقوى الحيوانية الشهوية والغضبية والقوة الوهمية الشيطانية وهذه القوى معه منذ فطره لاحتياجه إليها في عيشه وبقائه شخصا ونوعا وفي رقاه وسيره وسلوكه إلى تعالى لكن الحنين الجبلي إليها حجبه عن فطرته ومنعه عن سيره فبعث الله تعالى رسلا مبشرين ومنذرين تكـون أحكامهم على طبق مقتضى الفطرة لرفع الحجب عنها وإعانتها فـي سـيره وسلوكه فأحكامهم إما على طبق مقتضى الفطـرة الأصـلية ابتـداء أو مـع الواسطة كالدعوة إلى الله ومعارفه وأسمائه وصفاته والى فـضائل الـنفس وكمالاتها وكالصلوات التي هي معراج المؤمن إلى الله تعالى والحج الذي هو الوفود إليه تعالى وأشباهها.

أو مقتضى الفطرة التابعة كالزجر عن الكفـر والـشرك وعبـادة الأوثـان والتوجه إلى غيره وعن الأخلاق الدميمة والأفعال القبيحة مما تمنع النفس

عن الوصول إلى الله والأمر بالتقوى والصوم الذي هو تقوى النفس ويكون لله وهو جزائه.

وبالجملة حل أحكام الله تعالى مطابق لمقتضى الفطرة أي مربوط برفع حجمها وإحياء مقتضاها والمقصود الأصلي والمقصد الأسنى هو المعرفة والوصول إلى باب الله تعالى كل ذلك من عناياته تعالى على عباده لتخلصهم عن سجن الطبيعة وإرجاعهم إلى مأوى المقربين ومقر المخلصين.

فالتكاليف ألطاف إلهية وأدوية ربانية لعلاج الأرواح المريضة والقلوب العليلة والأنبياء أطباء النفوس ومربى الأرواح ومخرجها من الظلمات إلى النور ومن النقص إلى الكمال بل البرازخ والمواقف في القيامة من عنايات الله تعالى على العباد لئلا ينتهي أمر هم إلى النار فلا يزال يخرجهم من المستشفى إلى آخر لشفاء عللهم المروحية فأن لم تشف بتلك الأدوية فاخر الدواء الكي فلا بدمن دخول والعياذ بالله للتصفية مع الإمكانية وإلا فللقرار فيها.

فالنار بالنسبة إلى أهل العصيان من المؤمنين لطف وعناية وطريق إلى جوار الله وبالنسبة إلى الكفار وأصحاب النار جزاء وغاية فهم أصحاب النار ومأواهم النار وهم ناريون لهيبون مصيرهم، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنْ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾(الأعراف/١٧٩).

هذا بعض الكلام في مسألة الجبر والقدر حسبما يناسب المقام والحمد الله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا وقد وقع الفراغ عن تبييضه يوم الخميس لخمس بقين من شهر الله المبارك ١٣٧١ في مدينة همدان.

محتويات الكتاب

المقدمة ٢
فصل في إبطال المذهبين ١٢
وثبات المتغير بالذات ١٤
التفويضي أخرج الممكن عن حده إلى حدود الواجب ١٦
فالآن نتبرك بذكر رواية صحيحة منها ٢١
محتويات الكتاب.. ٤٧